



# الإعلامي

## مركز أنقرة

# التقرير

يناير 2008م

العدد 72

المجلد 20

## 2 نشاطات المركز

منتدى تحسين وتشجيع التجارة والاستثمار في

2 قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

3 مؤتمر الدول الإسلامية التاسع للعلوم الإحصائية

4 نظام مركز أنقرة الجديد لجمع وتوزيع البيانات

## 5 أخبار من منظمة المؤتمر الإسلامي

5 الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك

6 الأمين العام لمنظمة المؤتمر يناهدي بدعم قدرات منظمة الفاو لمحاربة الجوع والفقير

7 الدورة السادسة والثلاثون للجنة المالية الدائمة

## 8 إجتماعات أخرى

8 ندوة حول: "سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

9 المؤتمر الإحصائي العربي الأول

## 10 آخر ما أصدره مركز أنقرة من تقارير

10 التقرير الإقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، 2007م

13 مبادرة الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية

## 15 برنامج المركز للربع الأول من عام 2008م

## نشاطات المركز

### منتدى تحسين وتشجيع التجارة والإستثمار في قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

نظمت وزارة الصناعة والتجارة بجمهورية تركيا بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي "منتدى تحسين وتشجيع التجارة والإستثمار في قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في مدينة إسطنبول في الفترة 12-13 نوفمبر 2007م، وذلك في إطار تنفيذ خطة العمل حول إستراتيجية تنمية التعاون بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن (2007-2011م).

حضر المنتدى ممثلون عن 21 دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وبنك التنمية الإفريقي.

وكما حضر المنتدى ممثلون عن 46 شركة خاصة و17 غرفة للتجارة ولتبادل السلع من الجمهورية التركية، و20 شركة خاصة من دول أعضاء أخرى و9 منظمات دولية تعمل جميعها في إنتاج، وتجارة وصناعة (النسيج والملبوسات) القطن بهدف تشجيع وتنمية ودعم التجارة والإستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وهدف المنتدى أيضا إلى التداول حول إحتياجات وقدرات دول منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن وقطاع النسيج لتحديد المجالات التي يمكن أن يقوم فيها التعاون بين ممثلي قطاع القطن، والمستثمرين ورجال الأعمال ولتأمين وسط للمفاوضات المشتركة حول هذه المواضيع.

وفي هذا الإطار، عقدت العديد من جلسات النقاش الحر حول مواضيع شملت فرص الإستثمار والتعاون لمدخلات إنتاج القطن، والحلج، والتخزين، وأقمشة القطن والخیوط والنسيج والملبوسات خلال هذا المنتدى. كما أن العديد من اللقاءات الثنائية قد انعقدت خلال المنتدى حول تحسين ودفع التعاون في إستثمار القطن والتجارة بين الدول الكبرى المنتجة للقطن بمشاركة ممثلين عن الشركات الخاصة في تلك الدول.

مثل السيد نبيل دبور، باحث أول، المركز في هذا المنتدى وقدم ورقة بعنوان: "قطاع القطن في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: المشاكل وإمكانيات التعاون المشترك." تسلط الورقة الضوء على أهمية القطن في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في إطار الإنتاج والتجارة. وتفحص الورقة أيضا التحديات التي تواجه الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن، وخاصة تلك الواقعة في غرب ووسط إفريقيا.

وتقدم الورقة أيضا تحليلا مختصرا لأسواق القطن العالمية وتقف بشيء من الإسهاب على بعض الطرق الممكنة للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا القطاع المهم. وتخلص الورقة بالإقتراح القائل بإنشاء **تحالف منظمة المؤتمر الإسلامي للقطن** بين منتجي ومتاجري ومصنعي القطن. منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنسيق تحالف مثل هذا.

## مؤتمر الدول الإسلامية التاسع للعلوم الإحصائية

نظم كل من مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، وجمعية الدول الإسلامية للعلوم الإحصائية (ISOSS) ومؤسسة الإحصاء الماليزية المؤتمر التاسع للدول الإسلامية للعلوم الإحصائية في مدينة شاه علم، ماليزيا، في الفترة 12-14 ديسمبر 2007م.

وكانت أهداف هذا المؤتمر ترمي إلى جمع باحثين جدد ومؤهلين من شتى أنحاء العالم يعملون في مختلف المواضيع الإحصائية، ولتأمين أرضية للباحثين والتطبيقات في العلوم الإحصائية لمشاطرة خبراتهم البحثية وأفكارهم ومساهماتهم بشكل حيوي وفعال في بيئة محفزة، ولصياغة تعاون كبير بين الإحصائيين في الدول الإسلامية وبقية العالم، ولترقية علم الإحصاء كمهنة في المجتمع ككل، وخاصة فيما بين صانعي القرار، وختاما لترقية التفاعل والتفاهم بين الإحصائيين في العالم.

تناول المؤتمر مواضيع مختلفة من العلوم الإحصائية شملت النظرية الإحصائية، نظرية التوزيع، نماذج الاحتمالات، العمليات العشوائية (Stochastic Processes)، الاستدلال الإحصائي، التعليم الإحصائي، التحليل التنبؤي، تحليل البقاء، علم الإحصاء الحيوي، علم المعلوماتية الحيوي، مراقبة الجودة، علم الأوبئة، نظرية الموثوقية (Reliability Theory)، أخذ العينات، الحساب الإحصائي، التحليل البيزي (Bayesian Analysis)، الإقتصاد القياسي، الديموغرافيا، المناهج الإحصائية الدقيقة (Robust Statistical Methods)، السلاسل الزمنية، الرياضيات المالية، التنبؤ، علم التأمين، علم الإحصاء البيئي، الإحصاء الإقتصادي، الإحصاءات الرسمية، التحليل متعدد الوجوه، التحليل المكاني، تحليل البيانات التوجيهية وغيرها.

نظم مركز أنقرة جلسة خاصة حول تحسين بناء القدرة الإحصائية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال هذا المؤتمر. حضر الجلسة كبار الإحصائيين وممثلو مؤسسات الإحصاء القومية رفيعي المستوى من ماليزيا، تركيا والمملكة العربية السعودية. بدأت الجلسة بمحدث موجز قدمه الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، حول النشاطات الإحصائية لمركز أنقرة. وعقب ذلك قدم الدكتور أنال قوندوغان، نائب رئيس معهد الإحصاء التركي، عرضا حول كيفية بناء القدرة في الإحصاء وجهود معهد الإحصاء التركي ألقى فيه الضوء على الابتكارات الحديثة والتغيرات التي أدخلها معهد الإحصاء التركي. ومن ثم قدم كل من السيده حاجه وان رامله وان عبدالرؤوف، كبيرة الإحصائيين بمؤسسة الإحصاء الماليزية، والسيد مهنا بن عبدالكريم المهنا، نائب المدير العام لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بالمملكة العربية السعودية، سمنارا حول موضوع "التعاون بين السلطات الإحصائية وكيانات البحث"، حيث ألقيا الضوء على تجربة بلديهما في تحسين وتقوية العلاقات بين مؤسسات الإحصاء القومية ومؤسسات البحث إضافة إلى الجهات الأخرى المستخدمة للبيانات الإحصائية في بلديهما.

## نظام مركز أنقرة الجديد لجمع وتوزيع البيانات

قام مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) مؤخراً بتطوير نظام برمجة إلكترونية جديدة لجمع ونشر البيانات الإحصائية بالتعاون مع مؤسسة الإحصاء القومي بجمهورية تركيا. هذا النظام الجديد، الذي يعمل حالياً في موقع المركز على الإنترنت، يتسم بكونه أكثر ملاءمة مقارنة بالنظام السابق. ويسمح قسم توزيع البيانات بهذا النظام لمستخدمي قاعدة بيانات المركز إنزال البيانات بطريقة أكثر فعالية وملاءمة.

تقدم قاعدة بيانات مركز أنقرة، المعروفة إختصاراً بإسم **بيزنند - SESRTCIC BASEIND** (المؤشرات الإقتصادية والإقتصادية الرئيسية) بيانات حول **169** متغير إجتماعي-إقتصادي، منذ عام **1970م**، تحت **15** فئة لسبعة وخمسين بلد عضو بمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومحتوى قاعدة البيانات هذه يتم تجديده وإثرائه بانتظام على أساس المعلومات التي تجمع من مصادر الإحصاء القومية. وفي هذا الخصوص، فإن الجانب الديناميكي لجمع البيانات بهذا النظام الجديد يسمح إلكترونياً لمؤسسات الإحصاء القومية بالدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بتحديث البيانات الخاصة بدولها في قاعدة بيانات **بيزنند** بدلاً عن النظام القديم الذي يتحصل على هذه البيانات من خلال ملء الإستبيانات التي كانت ترسل لها بانتظام من قبل المركز.

وفي هذا الإطار سيواصل المركز جهوده الرامية إلى تطوير هذا النظام إلى الأفضل بحيث يصبح من الممكن لمستخدميه في المستقبل القريب إنزال البيانات بمختلف الصيغ والأشكال متضمنة رسومات بيانية.

قاعدة بيانات مركز أنقرة الإحصائية: [http://www.sesrtcic.org/stat\\_database.php](http://www.sesrtcic.org/stat_database.php)

## أخبار من منظمة المؤتمر الإسلامي

### الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك

إنعقدت الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك في مدينة إسطنبول في الفترة 14-17 نوفمبر 2007م بمشاركة وفود من 46 دولة عضو بمنظمة المؤتمر الإسلامي وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. إنعقد الاجتماع الوزاري للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في الفترة 16-17 نوفمبر 2007م وبدأت مراسم الافتتاح بكلمة فخامة الرئيس عبدالله غول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك. وقد شاركت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب أجهزتها الفرعية والمتخصصة والمنتمة في هذه الدورة. وتم تمثيل المركز هناك من قبل الدكتور صافاش ألباي، المدير العام، والسيد إلهان أوغورال، مستشار المدير العام، والسيد نبيل دبور، باحث أول، والسيد سليمان إسلام أوغلو، باحث أول، والسيد أسعد باكميلي باحث بالمركز.

ألقيت في الجلسة الافتتاحية كلمات من قبل سعادة البرفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وممثلي المجموعات الجغرافية الثلاثة للدول الأعضاء، وسعادة الدكتور أحمد محمد علي، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، وسعادة الشيخ صالح بن عبدالله كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

إنعقد اجتماع كبار الموظفين للدورة الثالثة والعشرين في يومي 14 و15 نوفمبر 2007م للتداول حول البنود المختلفة بجدول أعمال الكومسيك. وساهم المركز بالتقارير المرجعية التالية التي تتناول مواضيع بارزة في جدول الأعمال: (1) التقرير الإقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، 2007م، (2) تقرير حول ورشة العمل "تمويل القروض متناهية الصغر وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"، (3) مقترح مركز أنقرة حول "برنامج للتعليم المهني والتدريب للدول الإسلامية بمنظمة المؤتمر الإسلامي"، (4) نتائج الإستبيان الذي وزعه مركز أنقرة على الدول الأعضاء حول المواضيع المقترحة لجلسات الكومسيك لتبادل وجهات النظر، و(5) الشروط المرجعية لآلية جديدة لإعداد وتنفيذ جلسات الكومسيك لتبادل وجهات النظر.

وفي جلسة العمل الوزارية، التي ترأسها سعادة ناظم أقرن، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بجمهورية تركيا، تبادل الوزراء ورؤساء الوفود وجهات النظر حول موضوع "تمويل القروض متناهية الصغر وتخفيف الفقر في الدول الأعضاء". وفي هذا المضمون، قدم الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، نتائج (التوصيات ومقترحات المشاريع) ورشة العمل التي نظمتها المركز في يوليو 2007م في إسطنبول حول الموضوع بصفته المؤسسة المنسقة لجلسات تبادل وجهات النظر بدورات الكومسيك. وكما حضر الجلسة الدكتور محمد يونس، مؤسس بنك قراميين والحائز على جائزة نوبل للسلام في مجال تمويل القروض متناهية

الصغير، كمتحدث رئيسي حيث تحدث عن مساهمته ودوره الرائد في مجال التمويل متناهي الصغر لتخفيف الفقر.

كما استعرض وأجاز الوزراء ورؤساء الوفود القرارات الأولية التي أعدت من قبل الموظفين الكبار. وقرروا، من بين أشياء أخرى، أن يكون موضوع "تحسين مناخ الإستثمار" موضوعا لجلسة تبادل وجهات النظر في دورة الكومسيك الرابعة والعشرين وكلفوا البنك الإسلامي للتنمية أن ينظم، بالتعاون مع مركز أنقرة (المؤسسة المنسقة لجلسات تبادل وجهات النظر)، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات العلاقة، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ورشة عمل حول هذا الموضوع قبل الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك وأن يقدم تقريره حولها إلى دورة الكومسيك المقبلة. وعلاوة على ذلك، فقد تم أيضا تنظيم إجتماعات ثنائية خلال الجلسة الوزارية للكومسيك بين وزراء و/أو رؤساء وفود بهدف تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء.

وإنعقدت الجلسة الختامية للدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في 17 نوفمبر 2007م تحت رئاسة سعادة كورشاد توزمان وزير الدولة للتجارة الخارجية بجمهورية تركيا. وقد أجريت مراسم للتوقيع في هذه الجلسة، حيث وقع رئيسي وفدي الكامبيرون وماليزيا على قوانين منشأ نظام التجارة التفضيلية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقام رئيس وفد غينيا بالتوقيع على بروتوكول البريتاس ووقع رئيس وفد السنغال على قانون معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. وأخيرا وقع رئيس وفد سيراليون على الإتفاقية العامة حول التعاون الإقتصادي والفني والتجاري، وإتفاقية ترقية وحماية وتأمين الإستثمار، والإتفاقية الإطارية بشأن نظام التجارة التفضيلية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقانون المجلس الإسلامي للطيران المدني، وقانون إتحاد الدول الإسلامية للمواصلات السلوكية واللاسلكية و قانون معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية.

### الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ينادي بتعزيز قدرات منظمة الفاو لمحاربة الجوع والفقر

أكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو ، في رسالة قرئت نيابة عنه من جانب المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير بابكر يوم 21 نوفمبر 2007م أمام الدورة الرابعة والثلاثين للفاو المنعقدة في روما (إيطاليا) ، على ضرورة تعزيز قدرات منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة لمكافحة الجوع والفقر في العالم .

وأوضح البروفيسور إحسان أوغلي أنه بالرغم من الجهود المبذولة لخلق ظروف صحية وقابلة للنمو للعدد الضخم من الفقراء فإن ظواهر كثيرة جديدة أثرت سلبا على تلك الجهود وطالب باتخاذ خطوات عاجلة وقوية منسقة لمواجهة التحديات الجادة الراهنة مثل ظاهرة التغيرات المناخية المتنامية والكوارث الطبيعية وأزمة التزود بالطاقة وشح الأراضي والموارد المائية والبحرية. ودعا الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم المزيد من الدعم لتعزيز القدرات الزراعية للبلدان النامية وتمكينها على نحو أفضل من ولوج الأسواق العالمية.

وأشار الأمين العام إلى أن إنشاء صندوق خاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الفقر والأمراض المستوطنة يشكل إسهاما في الجهود التي تبذلها كل من الدول الأعضاء في المنظمة ومنظمة الأغذية والزراعة والمجتمع الدولي لمواجهة هذا الوضع والسعي إلى تحقيق أهداف الألفية.

أخيرا، أعرب البروفيسور إحسان أوغلو عن تهنئته للمدير العام للفاو ، الدكتور جاك ديوف ، لما يتحلى به من حيوية وفاعلية في تعزيز وتنفيذ الأهداف الرئيسية للفاو المتمثلة في توفير الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية .

## الدورة السادسة والثلاثون للجنة المالية الدائمة

عقدت اللجنة المالية الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي دورتها السادسة والثلاثين في مدينة جدة في الفترة 2-4 ديسمبر 2007م. حضر الدورة ممثلون عن 35 دولة عضو بمنظمة المؤتمر الإسلامي وعن الأمانة العامة والأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وتحدث سعادة البرفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في الجلسة الافتتاحية مبينا للوفود المشاركة أن الدورة السادسة والثلاثين للجنة المالية الدائمة تعتبر دورة مهمة وإستثنائية، وذلك لأنها كلفت من قبل الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية على أسس إستثنائية نيابة عن المؤتمر بدراسة وإقرار ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للعام 2008م نسبة للتغير في السنة المالية لتناسب التقويم الميلادي.

وفي حديثه أشار الأمين العام إلى أن تطلعات منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بجودة الأداء والحضور المتميز في الساحة الدولية والخدمة المكرسة لقضايا الأمة لم تنحصر على ما تم أنجازه حتى الان، بل تمتد لما يفوق ذلك إلى آفاق مترامية، خاصة تلك التي ابتدرت في إطار برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وعقب دراستها وإجازتها لأجندتها وبرنامج عملها المقدم من قبل الأمانة العامة تناولت اللجنة بالتفصيل بنود أجندة الإجتماع المختلفة وأقرت البنود التالية بعد النقاش المستفيض:

1. التقرير الثامن والعشرين لهيئة الرقابة المالية.
2. التعديلات المقترحة حول قوانين ونظم منظمة المؤتمر للعاملين.
3. ميزانيات الأمانة العامة المقترحة للعام 2008م.
4. الميزانيات المقترحة للعام 2008م للأجهزة المتفرعة التالية: (1) صندوق التضامن الإسلامي، جدة (2) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة (3) مركز الأبحاث الإحصائية، والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، (4) الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، دكا مركز
- (5)

الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول و(6) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء.

وفيما يتعلق بمتأخرات مساهمات الدول الأعضاء الإجبارية في ميزانيات الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية فقد وافقت اللجنة على تطبيق التدابير التي تعقب هذه المرحلة ضد الدول الأعضاء التي لم تسدد متأخراتها بنهاية صلاحية القرار التحفيدي رقم (IS) 1/10-AF بعد تاريخ 31 ديسمبر 2007م.

وأخذت اللجنة العلم بتقارير الأمانة العامة وحول نظام التقاعد لموظفي منظمة المؤتمر الإسلامي وطالبت الأمانة العامة بتوسيع دراستها حول مشروع التقاعد بعد الخدمة وتقديم تقريرها إلى الدورة المقبلة للجنة المالية الدائمة.

## إجتماعات أخرى

### ندوة حول: "سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

إستضافت الأمانة العامة للتخطيط التنموي منتدى "سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في الدوحة، دولة قطر، في الفترة 29-31 أكتوبر 2007م. جمع المنتدى بين مختلف المشاركين من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمعهد العربي للتخطيط، والأسكوا، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومؤسسات أخرى قومية ناشطة في سوق العمل.

تم تمثيل مركز أنقرة في هذا المنتدى من قبل الدكتور صافاش ألباي، المدير العام للمركز والذي قدم دراسة حول بدء برنامج للتعليم المهني والتدريب للدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتحدث الدكتور ألباي عن مساهمة الإستثمار في الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للتنمية في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الخصوص، أشار د. ألباي إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يملك المصادر الإقتصادية الكفيلة بتمكين دوله الأعضاء من الحصول على موقف أكثر تقدما في التنمية البشرية من خلال تنمية وتنفيذ النماذج المناسبة للتعاون. وأضاف أيضا أن البنية التحتية الراهنة للتعليم المهني والتدريب والأساس التكنولوجي يحتاجان إلى عملية التحسين حتى يمكننا الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية من الإستجابة الملائمة إلى متطلبات سوق العمل الحالية.

تناول المنتدى الإتجاهات الحديثة ومستجدات سوق العمل متضمنا إستخدام مناهج تحليلية جديدة لتطوير إستحداث مؤشرات الإستخدام والدلائل والمؤشرات المتصلة بها. وناقش المنتدى أيضا الأهداف المستقبلية المتصلة بتطوير الإقتصاد المرتكز على المعرفة وتطوير سوق العمل إلى جانب دعم عملية صنع القرار بإستخدام المعلومات المناسبة

المواضيع التالية تم إقترحها بغرض الوقوف على تحديات سوق العمل وتقديم إطار عالمي لدعم عملية إستحداث وإيجاد فرص عمل جديدة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولتطوير مقدراتهم وكفاءاتهم:

1. أهمية سوق العمل في إطار التنمية الإجتماعية – الإقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية
2. خصائص القوى البشرية في دول مجلس التعاون
3. العمال المحليين وفرص العمل الشاغرة في القطاع الخاص
4. مهارات العمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي
5. تنقل العمال في إطار المنطقة الجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي
6. قانون العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية
7. إنتاجية المرأة في سوق العمل بمجلس التعاون الخليجي
8. نقل التكنولوجيا وتأثيرها في تأمين العمل
9. التدريب والمناهج المتوفرة وموافقتها لمتطلبات سوق العمل
10. مناهج التعليم اللامركزية كنماذج لتحسين بناء قدرات القوى العاملة
11. نظم معلومات سوق العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية
12. التعليم المبني على المعرفة كأداة تقييمية لإختيار العمال الأجانب.

## المؤتمر الإحصائي العربي الأول

نظم المعهد العربي للتدريب والبحوث بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية المؤتمر الإحصائي العربي الأول في العاصمة الأردنية عمان في الفترة 12-13 نوفمبر 2007م. هدف المؤتمر إلى التأكيد على أهمية جودة نوعية العمل الإحصائي المحترف للإحصائيين، وإلى التأكيد كذلك على أهمية دور مؤسسات الإحصاء القومية والحاجة إلى بناء القدرة الإحصائية.

مثل المركز كل من الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والدكتورة صديقه باشجي، مديرة دائرة الإحصاء بالإناية، والسيد أتيل قرامان، باحث. قدم الدكتور صافاش ألباي عرضاً بعنوان "بناء القدرة الإحصائية: نظرة على الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي النامية." وفي عرضه أفاد د. صافاش ألباي الحاضرين عن أنشطة المركز التي تم إنجازها والمستقبلية. وكما أشار إلى التطوير والتحسين الذي تم بمشروع قاعدة بيانات المركز (بيزند - BASEIND)، التي تشمل نظام برجة إلكترونية جديدة تمكن من الجمع السهل للبيانات وتوزيعها من جانب مؤسسات الإحصاء القومية بالدول الأعضاء. وواصل د. صافاش ألباي في عرضه ملخصاً البرامج التدريبية التي أكتملت في عام 2007م وتلك المخطط لها في 2008م. واختتم الدكتور صافاش ألباي تقديمه بالوقوف قليلاً على مشروع تحليل التجارة الدولية (GTAP) للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وعقد وفد مركز أنقرة إتصالات مهمة خلال المؤتمر مع ممثلي صندوق النقد الدولي والمعهد العربي للتدريب والبحوث في الإحصاء ومؤسسات دولية أخرى، حيث تبادل وجهات النظر حول تحسين ودفع التعاون بين المركز وتلك المؤسسات في مجال الإحصاء.

## آخر ما أصدره مركز أنقرة من تقارير

### التقرير الإقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، 2007م

يحلل التقرير الوضع الإقتصادي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال السنوات الخمس الأخيرة. وكما يدرس التقرير التطورات الإقتصادية الرئيسية الأخيرة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ويستقصي الروابط الداخلية لهذه المستجندات مع تلك التي طرأت في مجموعتي الدول النامية والمتقدمة وكذلك التي طرأت على الإقتصاد العالمي ككل. يتم التحليل في العادة على ضوء التطورات والمستجندات العالمية والإقليمية والقومية، مستخدما البيانات الجديدة حول دول منظمة المؤتمر الإسلامي والتي جُمعت من مختلف المصادر العالمية والقومية، علاوة على البيانات المرصودة في قاعدة بيانات مركز أنقرة. يحلل التقرير الإقتصادي السنوي حول دول منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا إتجاهات المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي على ضوء الأداء العام والبارز في نمو الإقتصاد العالمي خلال فترة السنوات الخمس الماضية 2002م - 2006م، أي الفترة التي تلت فترة الإنحسار الإقتصادي المفاجي في عام 2001م.

وعلاوة على التحليل العام المقارن للمجموعة، فقد تم أيضا تحليل الدول السبعة والخمسين الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي تحت ثلاث مجموعات فرعية، الشيء الذي قد يوضح بشكل أفضل كل الأداء الإقتصادي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي والتطورات التي عاشتها. وهذه المجموعات الفرعية هي مجموعة الدول الأقل نمواً، ومجموعة الدول المصدرة للنفط ومجموعة الدول متوسطة النمو. بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي محاولة لإثراء محتواه، يقدم تقرير هذا العام قسماً جديداً، صفحات "السيرة الذاتية الموجزة للقطر"، يحتوي على بيانات وتحليل بياني حول المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لكل قطر، وذلك لعكس أفضل للأداء الإقتصادي العام على المستوى القطري.

ويلقي التقرير أيضا الضوء، من خلال نوافذ خاصة، على ثلاثة مواضيع هم الدول النامية، بما فيها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومواضيع قضايا هذا العام هي تأثير أسعار السلع على إقتصادات الدول النامية، والإصلاحات الموائية للأعمال في الدول الإفريقية الأعضاء وتأثير العولمة على النمو المستقبلي في الدول النامية.

يبرز التقرير، على ضوء هذه التطورات في الإقتصاد العالمي، أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل عام، وبكونها تشكل جزءاً مهماً من الدول النامية، تسلك اتجاهات متشابهة خلال الفترة قيد الإعتبار. وكيفما، فقد بقي الأداء الإقتصادي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بمتوسط المجموعة أدنى من المستويات التي وصلت إليها الدول النامية ككل.

رغم أن متوسط معدلات نمو كل من الناتج الإجمالي المحلي والناتج الإجمالي المحلي للفرد اللتان تم تسجيلهما من قبل مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي خلال فترة الخمس سنوات كانت أعلى من متوسط معدلات العالم، إلا أنهما ما زالا، بالمقارنة، أدنى من التي حققتها مجموعة الدول النامية.

وهذه تعكس سهولة وإمكانية تعرض مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل أكبر إلى الهزات الخارجية الغير مفضلة في الإقتصاد العالمي، مثل البطء في الإقتصادات الرئيسية المتقدمة والتأرجح في الأسعار العالمية للسلع والأسواق المالية.

تشير هذه الصورة إلى أن الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر، على النقيض من الدول النامية، لم تكن قادرة على الإستفادة الكافية من الموقف الإقتصادي العالمي المتأرجح خلال الفترة قيد التقرير ونتيجة لذلك لم تكن قادرة على الحصول على الكسب الكافي من توسعة التجارة الدولية بزيادة حصصها في التجارة العالمية.

وبعدد سكان يقرب من 22٪ من إجمالي السكان العالمي، نجد أن دول منظمة المؤتمر الإسلامي الـ 57 قد حققت 6.1٪ فقط من الإنتاج العالمي الكلي (الإنتاج المحلي الإجمالي) و9.2٪ من مجمل صادراته السلعية، كلاهما بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي.

يصبح هذا الوضع أكثر سوءاً في مواجهة عبء الديون الخارجية العالية ومستويات تدفق الإستثمار الخارجي المباشر الغير كافية في عدد كبير من دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

بلغ إجمالي الدين الخارجي لهذه الدول بنهاية عام 2005م، 722.3 بليون دولار أمريكي، أي ما يعادل تقريبا 30٪ من مجمل إجمالي الناتج المحلي، حيث صنفت 21 دولة بإعتبارها دول مثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، فقد صنفت مؤخرا 15 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي بأنها دول فقيرة مثقلة بالديون.

ومن الناحية الأخرى، فإن مستويات إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي عموماً لم تكن كافية خلال الفترة قيد التقرير. فالرغم من أن هذا الإنسياب قد إرتفع بدرجة بارزة ومستمرة منذ عام 2000م من 10.2 بليون ليصل إلى 46.7 بليون تقريبا في عام 2005م، إلا أنه يشكل نسبة 16.6٪ فقط من إجمالي إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

ويلاحظ التقرير أيضا أن النمو الإقتصادي العام وأداء دول منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة لا يزالان متأثران، وبشكل كبير، بنمو وأداء دول قليلة منها في مجموعات فرعية معينة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإسمياً هما مجموعتي الدول متوسطة النمو والدول المصدرة للنفط الفرعيتين.

في هذا السياق، لوحظ أنّ حجم الإنتاج الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) لدول منظمة المؤتمر الإسلامي يُنتج من عدد قليل منها، طالما أنّ عشرة دول فقط من دول منظمة المؤتمر الإسلامي أنتجت مجتمعة 60.2% من إجمالي الناتج الكلي لمنظمة المؤتمر في عام 2006م.

ولهذا السبب، يلاحظ، كما لوحظ في حالة الإنتاج، أنّ إجمالي صادرات السلع التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي لازال متركز بشكل كبير في دول قليلة في مجموعتي الدول متوسطة النمو والمصدرة للنفط الفرعيتين. وعلى سبيل المثال، فإنّ 10 دول فقط من دول منظمة المؤتمر الإسلامي (تقريباً نفس الدول المنتجة الكبرى في المنظمة) حققت 77.4% من إجمالي صادرات السلع التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي ذات السياق، فقد لوحظ أنّ الكم الأكبر من إنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تم جذب من قبل حفنة من الدول في عام 2005م حيث تمكنت 10 دول فقط، وهي: تركيا، مصر، إندونيسيا، ماليزيا، لبنان، السودان، باكستان، نيجيريا، كزاخستان وأذربيجان، من جذب 80% من إجمالي إنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومشهد مثل هذا للمجموعة يعكس تفاوتاً عظيماً في الدخل بداخل مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي وفجوة كبيرة بين الدول الأعضاء الغنية والفقيرة.

في هذا السياق، صنفت مؤخرًا من قبل البنك الدولي 26 دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها دول ذات دخل منخفض و25 منها باعتبارها دول ذات دخل متوسط. وبالمقارنة، فقد صنفت 6 دول فقط كدول ذات دخل مرتفع.

كان دخل الفرد (بالسعر الجاري للدولار) في أربعة عشر دولة بمجموعة الدول المصدرة للنفط أكثر بثمان مرات عن دخل الفرد في إحدى وعشرين دولة بمجموعة الدول الأقل نمواً في عام 2006م. وعلى المستوى الفردي للدول فقد كان دخل الفرد في الدول الأكثر ثراءً أكثر بـ 336 مرة عن دخل الفرد في الدول الأكثر فقراً.

في الحقيقة يبدو إنّ الفرق الشاسع و التفاوت في الأداء الإقتصادي لمجموعات دول منظمة المؤتمر الإسلامي الفرعية يعيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى دفع التعاون الإقتصادي فيما بينها، وخاصة في مجالات تحسين التجارة والاستثمار فيما بينها.

من الجانب الآخر، فقد ظلت هيكلية إنتاج وصادرات دول منظمة المؤتمر الإسلامي تقريباً دون تغيير يذكر خلال الفترة قيد المراجعة، حيث أنّ أكثر من نصف أعضاء المنظمة بقي كمصدرٍ للمنتجات الأولية (النفط والمنتجات الزراعية).

إستمرارية الحصص الكبيرة لمثل هذه المنتجات في إنتاج وصادرات هذه الدول، بدورها، تزيد من خطر التعرض لتذبذب الأسعار في الأسواق العالمية للسلع الشيء الذي يؤثر سلباً على إستدامة النمو الإقتصادي وصنع القرارات على المدى الطويل.

تبدو دول منظمة المؤتمر الإسلامي، بهذه الحالة، وبملاحظة الخطى السريعة للعولمة والتحرر في الاقتصاد العالمي، أنها أكثر عرضة للآثار السلبية الناجمة عن المنافسة الحادة في الأسواق العالمية، وتذبذب أسعار السلع العالمية، وعدم الاستقرار في إنسياب التمويل العالمي والتغير التكنولوجي السريع. فلا زالت، في هذا السياق، العديد من التحديات الكبرى التي تقف أمام جهود دول منظمة المؤتمر الإسلامي لتحسين تقدمها الاقتصادي وزيادة حصصها في الاقتصاد العالمي.

أوصيت دول منظمة المؤتمر الإسلامي لتخفيف هشاشيتها إلى الهزات المعاكسة في الاقتصاد العالمي، بأن تزيد من جهودها لخلق بيئة أكثر إفضاءً إلى تنمية مستدامة من خلال السعي إلى سياسات تنموية متناسقة وأكثر عملية تؤكد على تحسين التنوع القطاعي والإصلاحات البنوية بمشاركة القطاع الخاص الفاعلة.

أوصيت دول منظمة المؤتمر الإسلامي أن تستحدث طرقاً وسبلاً لتنويع إقتصاداتها، ورفع درجة التكامل بين إقتصاداتها إلى أقصى حد ممكن، وزيادة حجم التجارة والاستثمار فيما بينها، وتحسين الجودة وزيادة القيمة المضافة إلى منتجاتها وتطوير الظروف المرجوة عاجلاً لجذب أكبر قدر ممكن وبشكل مستمر من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أجل رفع حصتها في الاقتصاد والتجارة الدوليين.

### مبادرة الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

منطقة إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يزداد فيها وضع الأمن الغذائي والفقر سوءاً بمرور الزمن. وقد حُدِّدت الزراعة في الكثير من التقارير التي تناولت موضوع الفقر في إفريقيا باعتبارها القطاع المهم لإنجاز أهداف الفقر المضمنة بأهداف التنمية الألفية، لا سيما أن معظم الإقتصادات الإفريقية، خاصة إقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء، تركز أساساً على الزراعة. بالرغم من ذلك، فقد عجز الإنتاج الغذائي في المنطقة من مواكبة معدلات نمو السكان في العقود الثلاثة الماضية.

وقد أبان تقرير الألفية (2005م)، على سبيل المثال، أن منطقة إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لازالت تتأرجح في المؤخرة فيما يتعلق بمحصول الحبوب للهكتار الواحد. وعلى حسب تقديرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) فإن 80% من السكان الغير آمنين غذائياً في إفريقيا يعيشون في المناطق الريفية وأن أكثر من 90% منهم يشتغلون بالأنشطة الزراعية في الأراضي الهامشية.

لهذا السبب، يجب أن يكون تناول مشاكل السكان الريفيين والإنتاجية الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء محور الإهتمام الرئيسي لأي مبادرة برنامج لتخفيف الفقر في المنطقة وذلك لأن تحسن الإنتاجية الزراعية يؤدي بشكل مباشر للزيادة في الإنتاج الغذائي والتغذية المحسنة للفقراء.

في هذا السياق، فقد توصل التقرير الأولي بعنوان: "الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء: الموقف في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" والذي أعده مركز الأبحاث الإحصائية، والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) في فبراير 2007م إلى بعض التوصيات الأساسية لتخفيف الفقر في الدول الإفريقية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الواقعة جنوب الصحراء. وقد أكد التقرير، من بين

أشياء أخرى، على أن زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة للأنشطة الزراعية للفقراء في المناطق الريفية شيء ذو أهمية قصوى لتخفيف الفقر في الكثير من هذه الدول.

وفي ضوء هذه النتائج، يهدف تقرير "مبادرة الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في الدول الإفريقية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الواقعة جنوب الصحراء: مقدمة إلى مشروع الكسافا المتكامل" إلى تقديم مبادرة مقترح مشروع للأمن الغذائي لتخفيف الفقر يركز على زيادة إنتاجية الكسافا\* وإمكانية معالجتها في بعض الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء وإستخدامها كنموذج في دول أعضاء أخرى في المنطقة.

يلقي التقرير الضوء على أهمية الكسافا في تحقيق الأمن الغذائي وإمكانيتها في إدراج ادخل على المزارعين الهامشيين. يدرس التقرير النظم الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء وأهليتها للإنتاجية الزراعية. ييسر هذا التدارس عملية إختيار مواقع المشروع لمبادرة الكسافا في المرحلة الأولى ويقدم الخطوط العريضة والعناصر الرئيسية لمقترح مشروع نموذجي يسمى "مشروع الكسافا المتكامل للأمن الغذائي وتخفيف الفقر في الدول الإفريقية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الواقعة جنوب الصحراء."

\* الكسافا محصول جذري، وقدر أن أكثر من 70 مليون شخص في إفريقيا يستهلكون أكثر من 500 سعر حراري من الكسافا في اليوم.

## برنامج المركز للربع الأول من عام 2008م

### يناير

- ◆ المنتدى الثالث لسيدات الأعمال، 13-15 يناير 2008م، الدوحة، دولة قطر.

### فبراير

- ◆ دورة تدريبية حول "رزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية"، 4-6 فبراير 2008م، الخرطوم، السودان.

### مارس

- ◆ إجتماع كبار الموظفين للدورة الحادية عشر لمؤتمر القمة الإسلامية، 8 مارس 2008م، داكار، السنغال.
- ◆ الإجتماع التحضيري لوزراء الخارجية للدورة الحادية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي، 10-11 مارس 2008م، داكار، السنغال.
- ◆ الدورة الحادية عشر لمؤتمر القمة الإسلامي، 13-14 مارس 2008م، داكار، السنغال.

---

مكتب التحريــــــــــــر (SESRTCIC) Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries

العنوان: Attar Sokak, No. 4, 06700 G.O.P., Ankara, Turkey

الهاتف: 468 61 72 (90-312) فاكس: 467 34 58 (90-312)

البريد الإلكتروني: oicankara@sesrtcic.org

Attakrir al İlamı Raporu, İslam Ülkeleri İstatistik, Ekonomik ve Sosyal Arařtırma ve Eđitim Merkezi tarafından yılda dört defa yayımlanır.

ISSN: 1303-9512

---

في حالة عدم التسليم، الرجاء الإعادة إلى العنوان التالي:

**SESRTCIC**

**Attar Sokak, No. 4**

**06700 G.O.P.**

**Ankara, Turkey**

**PRINTED MATTER  
MATBUA  
BY AIR MAIL  
UÇAK İLE**

زوروا موقعنا بالإنترنت: <http://library.sesrtcic.org>